**كلمة محافظ بنك الكويت المركزي سعادة الدكتور محمد يوسف الهاشل**

**في افتتاح فعاليات المؤتمر السادس للمؤسسات المالية الإسلامية**

**الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية**

**بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية**

**(١٦-١٧ نوفمبر ٢٠١٥، دولة الكويت)**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين. أما بعد،

**أصحاب الفضيلة العلماء الأجلاَّء،،**
**الأخـــــوة الحضـــور الكـــرام،،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

إنه لمن دواعي سروري أن أُرحب بحضراتكم جميعًا في هذا الملتقى الطيب المبارك بإذن الله، مُعربًا عن سعادتي باللقاء مع هذه الثُّلة الكريمة والمتميزة من أصحاب الفضيلة علماء الشريعة والسادة الخبراء والمتخصصين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، ومُتمنيًا لضيوفنا الكرام من خارج دولة الكويت طيب الإقامة في بلدهم الثاني. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لشركة شورى للاستشارات الشرعية على جهودهم وسعيهم نحو المساهمة الفعَّالة في مسيرة تطوير وتنمية الصناعة المالية الإسلامية، وأخُص الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي رئيس المؤتمر بالشكر الجزيل على دعوته الكريمة لي للمشاركة في هذا المؤتمر.

**الأخوة الحضور الكرام،،**

لا شك أن مثل هذه الملتقيات المتميزة لها أثرها العميق في تعزيز الترابط فيما بين مُستجدات المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية من جانب، والأصول والقواعد الفقهية والشرعية من جانب آخر، كما يُساعد هذا التواصل على استشراف آفاق جديدة تُسهم في مواصلة ترسيخ نمو وتطور الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على أُسس مستدامة.

ولقد بات واضحًا ما يشهده العمل المصرفي والمالي الإسلامي بشكله المعاصر من نمو ملموس منذ انطلاقته قبل نحو أربعة عقود من الزمن، ليتخطى في امتداده الجغرافي حدود دول العالم الإسلامي،

وليتزايد تنوع أدواته ومنتجاته يومًا بعد يوم. وتؤكد هذه الوتيرة من النمو للصناعة المالية الإسلامية على أنها قد بلغت درجة متقدمة من التطور، بما ينطوي عليه ذلك من تحديات مستجدة وفرصًا أكثر رحابة لمزيد من النمو والازدهار.

وتُشير التقديرات إلى أن سوق الخدمات المالية الإسلامية العالمي، مُقاسًا بإجمالي حجم الأصول، قد تجاوز ما قيمته نحو ٢ تريليون دولار أمريكي كما في نهاية عام ٢٠١٤، مقارنة بما قيمته نحو ١,٨ تريليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣، مُسجلًا بذلك نموًا تبلغ نسبته ١٦,٦%. وقد سجَّلت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية نموًا سنويًا بلغ متوسطه نحو ١٧,٦% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. ويُستدل من تلك المؤشرات وغيرها على قوة الجذب التي تتمتع بها أشكال التمويل الإسلامي في مختلف دول العالم، والذي يُعزى أساسًا إلى القبول والارتياح واسع النطاق للمبادئ والأسس التي يستند إليها التمويل الإسلامي لدى مختلف الأطراف المتعاملة في تلك الصناعة، لا سيما ما يتعلق بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وربط الأدوات التمويلية بالأنشطة والقطاعات الحقيقية للاقتصاد.

**الأخوة الحضور الكرام،،**

يتطلب تطور بنيان الصناعة المالية الإسلامية توافر أربعة أركان أساسية، يتمثل أولها في وجود بيئة قانونية وتشريعية متطورة، وثانيها إطار تنظيمي ورقابي حصيف ومرن. أما الركن الثالث فيتمثل في توافر كوادر بشرية مؤهلة علميًا ومدربة عمليًا، وآخرها حوكمة البناء المؤسسي لكيانات هذه الصناعة، وكفاءَته في مختلف جوانبه التشغيلية والتنفيذية.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة الطيبة لأتناول مع حضراتكم بعض الجوانب ذات الصلة بالركن الثاني والمُتعلق بالإطار التنظيمي والرقابي، ومدى أهمية ذلك الإطار في تنظيم أنشطة هذه الصناعة لتعزيز قدرة الكيانات العاملة فيها مُنفردة ومُجتمعة على القيام بدور فاعل في خدمة الإقتصاد الوطني. وأود أن أُسلط الضوء على بعض تلك القضايا من خلال التركيز على جناحي المنظومة الإشرافية والرقابية على المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وأعني بهما الرقابة التنظيمية للسلطة الرقابية والإشرافية، والرقابة الشرعية، وذلك ضمن محورين أساسيين، حيث يَنصَب المحور الأول على دور الرقابة التنظيمية

للسلطة الرقابية في إرساء القواعد الكفيلة بتوفير الأجواء التي تُعزِّز كفاءة عمل قطاع المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية ووحداته. وأُشير في المحور الثاني إلى دور الرقابة الشرعية في تطوير أعمال وأنشطة المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لتحقيق رسالتها وبلوغ أهدافها.

**الأخوة الأفاضل،،**

**الحضور الكريم،،**

تضطلع السلطات الإشرافية والرقابية، كما هو معلوم، بمهمة وضع القواعد والضوابط التي تُساهم في ترسيخ أسس استدامة نظام مصرفي محصن ومتماسك ومتفاعل مع المتغيرات والمستجدات المالية والاقتصادية. ويأتي ذلك تجسيدًا للإدراك الكامل بالدور المحوري للقطاع المصرفي والمالي لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية العامة، ومن ضمنها أهداف السياسات النقدية والرقابية على وجه الخصوص.

وتتمحور تلك القواعد والضوابط الرقابية حول شكلين أساسيين، فقد تكون احترازية ووقائية تهدف أساسًا إلى تعزيز قدرات الجهاز المصرفي ككل، ووحداته فُرادى، لتجنب تداعيات أية اضطرابات مالية أو اقتصادية، مهما كانت أسبابها، ويشمل ذلك التنبؤ المُسبق بمواطن الضعف أو الانكشاف من خلال الرصد والمتابعة اللصيقة في إطار نظم الإنذار المُبكر. وإلى جانب ذلك، قد تكون تلك الضوابط الرقابية علاجية أو إصلاحية لتصويب بعض الاختلالات التي قد تشوب بعض المعاملات التشغيلية، وذلك لضمان سلاسة الأداء ضمن مساره الذي يحقق الأهداف الموضوعة. وفي كل الأحوال، تتضافر الرقابة الاحترازية والرقابة العلاجية ويُكمِّل بعضها بعضًا بشكلٍ وثيق بغية تحقيق الاستقرار المالي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أُشير إلى حرص بنك الكويت المركزي الدائم على ممارسة دوره الإشرافي والرقابي بموضوعية ومهنية وتجرُّد يرتكز على أفضل الممارسات العالمية. واتساقًا مع ذلك، أعدَّ بنك الكويت المركزي دليلًا شاملًا خاصًا بالبنوك الإسلامية، يشتمل على مجموعة تفصيلية من السياسات والمعايير والضوابط والتعليمات، وذلك تجسيدًا للحرص على تطبيق الأساليب الرقابية المتطورة بذات النسق المُتَّبع بشأن البنوك التقليدية، مع الأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة لعمل البنوك الإسلامية في

العديد من المجالات، لاسيما ما يتعلق بنوعية المخاطر والتحديات المقترنة بمنتجات وأدوات الصناعة المالية الإسلامية.

**الأخوة الحضور الكرام،،**

من المؤكد أن كفاءة وفاعلية الرقابة التنظيمية للسلطة الرقابية ترتكز في جانب مهم منها على الجناح الثاني والمُكمل لها، والمتمثل في الرقابة الشرعية. فهما يُمثلان معًا شرطًا ضروريًا لترسيخ كفاءة أداء المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، ودعامة أساسية لصرح الصناعة المالية الإسلامية. وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية توطيد العلاقة فيما بين جناحي المنظومة الرقابية، لترسيخ دعامات صرح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم أهداف الكيانات المالية الإسلامية والصالح العام في آنٍ واحد.

وهنا، أود أن أنتقل بحديثي معكم اليوم إلى المحور الثاني، والمتعلق بدور الرقابة الشرعية. ولا شك بأن هذا المحور يحظى في تقديري باهتمام غالب الحضور. وفي هذا الصدد، فمن المعلوم أن الإطار العام لمضمون عمل هيئات الرقابة الشرعية إنما يتمحور حول التحقق من التزام الوحدات المصرفية الإسلامية بالقواعد والضوابط الشرعية في جميع ممارساتها ومعاملاتها المصرفية والاستثمارية. ولقد أظهر التطبيق العملي اتساع وتشعُّب الدور المنوط بهيئات الرقابة الشرعية، لاسيما مع تزايد درجة التنوع والابتكار في الأدوات والمنتجات، الأمر الذي تنامت معه أعباء الاجتهاد الفقهي واتسع نطاقه ليواكب مستجدات العمل المصرفي والمالي عمومًا، والعمل المصرفي الإسلامي على وجه الخصوص، تحقيقًا لمصالح البلاد والعباد.

وضمن هذا الإطار، يُدرك الجميع ضرورة توافر الكفاءات المُتميزة من العلماء والمتخصصين الذين يجمعون بين عُمق الدراية والمعرفة بالأحكام الفقهية والشرعية وأحكام القياس والاستنباط من جانب، والمُستجدات التي تطرأ على الجوانب الفنية للمعاملات المالية والمخاطر المُرتبطة بها من جانبٍ آخر. وبطبيعة الحال، وكما تعلمون حضراتكم، فإن هذه التوليفة المُركبة لمواصفات القائمين على أعمال الرقابة الشرعية تتسم بالندرة الشديدة، وهو ما يُمثِّل أحد أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية

الإسلامية. وفي ظل تلك المعطيات، تتقدم أولوية الاهتمام ببناء الكوادر البشرية المُؤهلة والمُدربة على ممارسة أعمال الرقابة الشرعية بكفاءة عالية. وهنا يبرز الدور المحوري الذي يُمكن أن تُساهم به المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في هذا الجانب، وذلك بتوفير البرامج الدراسية والتأهيلية التي تشمل المنهجيات الحديثة في علوم المال والاقتصاد، فضلًا عن الدراسات الشرعية وفقه المعاملات، وبما يُسهم في بناء وتنمية العنصر البشري المؤهل، والذي يعتبر بمثابة العمود الفقري للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بشكلٍ عام وأحد الأركان الأربعة الأساسية لها، كما أشرت سلفًا.

**الأخوة الكرام،،**

لقد سبق وأن تطرقت بشيءٍ من التفصيل في كلمتي الافتتاحية لفعاليات مؤتمركم الخامس، والمنعقد في ديسمبر ٢٠١٣، لموضوع وثيق الصلة بدور الرقابة الشرعية، ألا وهو حوكمتها أو ما يُعرف بالضبط الشرعي، وما يشمله من عناصر تعمل مُجتمعة على حماية نمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية من خلال دعم الثقة في مؤسسات هذه الصناعة، وإرساء الأسس الكفيلة بالارتقاء بمستوى الكفاءة والمهنية لأداء تلك المؤسسات.

واليوم، أود إعادة التأكيد على أهمية إعمال مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية وتفعيل عناصرها المختلفة، ومن أبرزها ما يتعلق بترسيخ مبدأ استقلالية عمل هيئات الرقابة الشرعية، وإفساح المجال أمام إصدار الأحكام الشرعية دون أية مؤثرات على أعضائها من الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها. وفي هذا الصدد، فقد كفل المُشرع في دولة الكويت استقلالية هيئات الرقابة الشرعية بموجب القانون، وهو ما يعكس جسامة عبء المسئولية المُلقاة على عاتق القائمين بهذا العمل.

وختامًا، لا أبالغ حين أقول أن ما حققته الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية من نمو وتوسع بات واقعًا يُدركه الجميع. وبطبيعة الحال، يرتبط هذا النمو في جانب مهم منه بالجهود المخلصة لهيئات الرقابة الشرعية. وما من شك بأن التوسع في المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية بقدر ما يحمل بين طياته من النمو والتطور على أسس راسخة ومستدامة، إلا أنه ينطوي على تحديات، خاصة في ظل الاهتمام العالمي الذي باتت تحظى به تلك الصناعة. وكما تلمسون حضراتكم، فإننا نعاصر في

السنوات الأخيرة أجواء مصرفية ومالية تزخر بالعديد من المستجدات المُتسارعة، وهو الأمر الذي يتطلب اليقظة في التعامل مع مختلف متغيرات الواقع، مستندين في ذلك إلى إيماننا العميق بتوفيق المولى عز وجل، ثم حرصنا الدائم على تكثيف الجهود المخلصة لخدمة البلاد والعباد.

ولا يسعني في ختام كلمتي إلَّا أن أتوجه لحضراتكم جميعًا بالشكر والتقدير، مُتمنيًا لكم ولهذا المؤتمر التوفيق والسداد، داعيًا العلي القدير أن يُكلل جهودنا جميعًا لما فيه الخير والنفع لأوطاننا وشعوبنا، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

١٦ نوفمبر ٢٠١٥